الإستهلاك المستدام في إطارتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Sustainable consumption in the context of achieving sustainable development in Algeria

منصوري منى*

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة–الجزائر

mansourimoon4@gmail.com

رضا يونس بوعصيدة

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة–الجزائر

r.younes_bouacida@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/29 تاريخ القبول للنشر: 2020/11/11 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز واقع الإستهلاك المستدام في الجزائر، باعتباره من أبرز تحديات التنمية المستدامة التي تعد ضرورة حتمية بالنسبة للدول في وقتنا الراهن. بالتركيز على مخطط أعمال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة (2030/2016)، حيث تم تضمين هذا المفهوم في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منذ سنة 1992، واعتبُر أحد ركائز سياسات التنمية المستدامة؛ كما تضمنه الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة (SDG's) التي تم تحديدها سنة 2015. واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، تم التوصل إلى أن الجزائر تولي اهتماما بهذا الموضوع وتبذل الجهود في سبيل تحقيقه، رغم التحديات التي تعرقل طريقها وتحد من نتائجها.

وتبقى الجزائر ملزمة بتلبية الإحتياجات الأساسية لعدد متزايد من السكان والعمل على تحقيق رفاهيتهم، وبالتالي مواصلة استهلاك السلع والخدمات تزامنا مع حماية البيئة وعدم استنزاف مواردها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية:إستهلاك مستدام؛ تنمية مستدامة؛ مخطط الأعمال لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ أهداف التنمية المستدامة؛الحفاظ على البيئة.

تصنيف JEL: Q38، Q42، Q51.

Abstract:

This study aims to identify the reality of sustainable consumption (SC) in Algeria, as one of the most important challenges of SDwhich is a necessity for countries today; by focusing on (NPA-SCPP2016-2030). As this concept has been considered as a pillar of SD policies since 1992, and it's also included in Goal 12 of (SDG's)set in 2015 Depending on the descriptive analytical approach;it was concluded that Algeria pays attention to this issue and exerts efforts to achieve it, despite the challenges that hinder its path and limit its results.algeria remains obligated to meet the basic needs of a growing poulation and to work towards their well-being. Thus, continuing to consume goods/services while protecting the environment and not depleting its resources, in order to preserve the rights of future generations.

Keywords: Sustainable consumption, Sustainable development, NPA-SCPP, SDG's, Environmental conservation.

Jel Classification Codes: Q38, Q42, Q51.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر القرن الماضي، نظرا لتفاقم المشكلات البيئية التي تهدد الحياة على سطح الأرض، والضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف، ليحتل بذلك مكانة بارزة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، كما أدت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الإستهلاك والمشاكل البيئية التي تشهدها الكرة الأرضية، أين أصبح الإستهلاك في صلب النقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة دوليا، إلى أن جاء الإعتراف الرسمي في قمة الأرض سنة 1992 بـ "ريو" بأن أنماط الإستهلاك والإنتاج غير المستدامة من الأسباب الرئيسية والهامة في التدهور الكبير للوضع البيئي.

وصار الإستهلاك المستدام حجر الزاوية في السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة دوليا أو محليا، أين تم تناوله في الفصل الرابع من الأجندة 21 التي تطالب الدول بتبني سياسات تشجع على الإستهلاك المستدام، كما تضمنه الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة (SDG's) التي تم تحديدها سنة 2015.

لهذا تسعى العديد من الدول إلى تبنيه على غرار الجزائر. وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الإستهلاك المستدام في الجزائر؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجهه؟

1.2. أهمية وأهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مفهوم الإستهلاك المستدام باعتباره محركا للتنمية المستدامة ومحاولة التعرف على واقعه وتحدياته في الجزائر والمجهودات المبذولة في إطاره، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لأهميتها البالغة على مر السنين، والإلتزام بأهدافها التي تم إطلاقها واعتمادها من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 2015 إلى غاية آفاق سنة 2030 عامة، والهدف رقم 12 المتعلق بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة خاصة.

2.1. منهجية وتقسيمات الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كالآتي:

- ✓ **المحور الأول:** الإستهلاك المستدام وعلاقته بالتنمية المستدامة.
- ✓ **المحور الثاني:** الإستهلاك المستدام في الجزائر .
- ✓ **المحور الثالث:** آفاق الإستهلاك المستدام في الجزائر من خلال "خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام (PNA-MCPD 2030-2016)".

2. الإستهلاك المستدام وعلاقته بالتنمية المستدامة:

1.2. مدخل للتنمية المستدامة: وتم تقسيم هذا المدخل كالآتي:

- ✓ **تعريف التنمية المستدامة وخصائصها:** هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للتنمية المستدامة، منها:

عرفت التنمية المستدامة بشكل رسمي لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة (مستقبلنا المشترك) من قبلGro Harlem Bruntdland على أنها: " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم"(Lavoisier, 2004, p. 118) .

كما تم تعريفها حسب المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر

والمستقبل" (هاندل، 2012، صفحة 06)، وأشار في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية (إلهام، 2014، صفحة 66).

وحسب إحدى الدراسات ل "إدوارد باربيي" فالتنمية المستدامة هي: "التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا" (الشيخ، 2002، صفحة 93).

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية للمجتمع، مع الأخذ بعين الإعتبار المحافظة على البيئة وحمايتها واحترامها، حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة.

وقد أوضح Edward Barbier سنة 1987 أن التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من السمات تتمثل في أنها (Barbier, 1987, p. 103):

- تختلف عن التنمية كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم؛
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- لا يكمن فصلها عناصرها عن بعضها، لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- متوازنة ومنصفة، حيث توازن منافع مختلف المجموعات البشرية ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال، وتحقق الإنصاف في نوعية الرفاهية ومدى تحقيق الأهداف.

✓ **مبادئ التنمية المستدامة:**

حسب البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين، يمكن إجمالها في 10 مبادئ أساسية كما يلي: (سالمي، 2006، الصفحات 105-106)

- تحديد الأولويات بعناية؛
- الإستفادة من كل دولار، أي التأكيد على فعالية التكلفة؛
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛ استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا؛
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛
- العمل مع القطاع الخاص؛
- الإشراك الكامل للمواطنين، أي المشاركة الشعبية؛
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا؛ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛
- إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات والإستثمارات المستقبلية.

✓ **أبعاد التنمية المستدامة:**

تقوم التنمية المستدامة على التكامل والتداخل بين أبعادها كما تشير إليه الدراسات والأبعاد. حيث تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والإجتماعي والبيئي، سيتم التطرق إليها إضافة إلى بعد آخر مهم يتمثل في البعد الثقافي فيما يلي (إلهام، 2014، صفحة 71):

- **البعد الإقتصادي:** يجسد التراكم الكمي، ويمكن حصره في: حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، تغيير أنماط الإستهلاك، مسؤولية البلدان المتقدمة حول التلوث ومعالجته، تقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، والحد من التفاوت في المداخيل، وبالتالي المساواة في توزيع الموارد.
- **البعد الاجتماعي:** يجسد التراكم النوعي، ومن أهم عناصره: تثبيت النمو الديمغرافي، الحراك الإجتماعي، الصحة والتعليم، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي الواحد من جهة، وفيما بين الأجيال من جهة أخرى.
- **البعد البيئي:** يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها والإستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر منها: الطاقة، النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية؛ وتتمثل أهم الإهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلق بتلوث الهواء (زنط، 2007، صفحة 10).
- **البعد الثقافي:** جاءت حتمية إدراج هذا البعد جاءت منذ سنة 2005 بعد مصادقة "منظمة اليونسكو" على الإتفاقية الدولية للتنوع الثقافي، كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة إضافة إلى أبعادها الثلاثة الرئيسية (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، فالثقافة هي ثروة في تنوعها وحماية للحريات والحقوق الفكرية والهويات والمعارف والعلوم واللغات، واحترام لأنساق وأشكال التنمية المتنوعة (Internationale, 2006, pp. 15-17).

2.2. مدخل للإستهلاك المستدام

✓ **مفهوم الإستهلاك المستدام**

إذا كان مصطلح الإستهلاك المستدام يعتبر حديثا نسبيا، فإن المفهوم يعود إلى عدة عقود سابقة، حيث أكد تقرير نادي روما سنة 1972 أن مجتمعاتنا ذات الوفرة المادية، تهدد بآثار غير قابلة للتدارك من حيث ندرة الموارد والتدهور البيئي. وقد تم تأسيس صلة ربط رسميا بين أنماط الإستهلاك والمشاكل البيئية منذ بداية سنوات 1990.

وبصفة خاصة في قمة الأرض بـ "ريو 1992"، أين تم رسم مفهوم الإستهلاك المستدام وتسجيله في أجندتها السياسية "الأجندة 21"، التي تعتبر خطة العمل الخاصة بالتنمية المستدامة، ووفقا لها فإن السبب الرئيسي للتدهور البيئي المستمر للبيئة العالمية، يكمن في أنماط الإستهلاك غير المستدامة خاصة في البلدان الصناعية، ثم في قمة "جوهانسبورغ بعد 10 سنوات، وبعدها في "مراكش" سنة 2003.

لذلك وفي سبيل تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية حياة الشعوب، فيجب العمل على الحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة (Laville, 2011, pp. 19-25).

وقد تم استلهام جزء كبير من هذا التفكير الخاص بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، من مفهوم التنمية المستدامة، الذي تم تعريفه من قبل "لجنة بروندتلاند" 1987 التابعة للأمم المتحدة، فهو: "الإستهلاك الذي يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". (Sabapathy, 2007, p. 07).

- وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) سنة 1999:" فالإستهلاك المستدام لا يعني إستهلاك أقل، بل الإستهلاك بطريقة مختلفة، الإستهلاك بكفاءة من جل تحسين نوعية الحياة" (Laville, 2011, p. 26)؛
- وحسب المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED 1999): "مفهوم الإستهلاك المستدام يركز على النشاط الإقتصادي المتضمن اختيار واستعمال وضمان نهاية خدمة المنتجات والخدمات، ودراسة إمكانية تعديل وتغيير هذه الأنشطة من أجل الحصول على فوائد اجتماعية وبيئية" (Laville, 2011, p. 27).

- وحسب "ندوة أوسلو" حول الاستهلاك و الإنتاج المستدام التي أقيمت سنة 1994: " الاستهلاك المستدام بيئيا هو استعمال المنتجات والخدمات التي تستجيب للحاجات الأساسية وتساهم في تحسين نوعية الحياة، من خلال التقليص إلى الحد الأدنى من كمية الموارد الطبيعية والمواد السامة المستخدمة، إضافة إلى كمية النفايات والملوثات على طول فترة حياة المنتجات والخدمات، بطريقة تضمن تلبية حاجات الأجيال المستقبلية" (Durable, 2007, p. 10).

ونلاحظ اختلاف هذه التعاريف حسب المصادر، وبالتالي اختلاف طبيعة السياسات التي تؤدي إلى تحقيق مفهوم الإستهلاك المستدام، كما أنه كثيرا ما تم استنباط مفهومه من مفهوم التنمية المستدامة، إلا أنه يركز على التحديات البيئية أكثر من الإجتماعية والإقتصادية.

✓ **العوامل التي تؤثر على الإستهلاك المستدام للأفراد:**

فإلى جانب المتغيرات الكلاسيكية كالعمر أو الدخل أو الجنس أو الموقع، يمكن ملاحظة العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر عليه، مثل: (L., 2013, pp. 628-629)

- **العادات والإرادة في التغيير:** فالممارسات المعتادة، هي التي تحدد اختيار الأسر في عملها اليومي، دون أن تكون بالضرورة على علم بذلك، كما أنه غالبًا ما تكون هناك نوايا حسنة داخل الأفراد لتغيير العادات السابقة، إلا أن الرغبة في ذلك لا تكفي، مادمت لا تملك القدرة على تنفيذها؛
- **دور التقليد في الإستهلاك:** كما يلعب التقليد أيضًا دورًا حاسمًا في ممارساتنا المعتادة، ويظل محركًا لأفعالنا الاستهلاكية اليومية. فالمستهلك يعتبر جزءًا من مجموعة اجتماعية، وبالتالي فإن القيم التي تنقلها هذه المجموعة وجيرانها سيكون لها تأثير حاسم على استهلاكه الحالي من خلال تأثير العدوى. إضافة إلى الرغبة في أن يكون مثل الآخرين ومثل من حوله.

ولهذا، يتوجب على المستهلك (بحدوده الاجتماعية ودوافعه الفردية) أن يقدم مختلف التنازلات والمفاضلات المناسبة بين: نواياه وعاداته، وقدرته على تنفيذها، ورغباته، والبيئة المؤسسية التي يجد نفسه فيها.

ويمكن تحديد نموذج لفهم الاستهلاك المستدام، لدى الأفراد من خلال التركيز على العناصر التالية: (Walker، 2005، صفحة 44)

- **الامتناع و/أو التخفيض:** أي الإمتناع عن الإستهلاك، أو استهلاك أقل؛
- **السلوك:** الإقتناع بأن استهلاك ما يتجاوز الإحتياجات الأساسية هو تصرف غير صائب؛
- **الإعلان:** التثقيف حول الموضوع، وتفضيل المنتجات الصديقة للبيئة؛
- **البدائل:** تحديد البدائل الفردية والمجتمعية للاستهلاك التقليدي (كشبكات لتبادل المنتجات والخدمات).

✓ **متطلبات تحقيق الإستهلاك المستدام:**

هناك العديد من الإجراءات والسياسات التي تتخذها السلطات العمومية من أجل التأثير في الأنماط الاستهلاكية وجعلها أكثر استدامة، حيث تطرقت الأجندة 21 في فصلها الرابع إلى أهم السياسات والإستراتيجيات الوطنية المساهمة في إحداث تغييرات على أنماط الاستهلاك غير المستدامة، يمكن تلخيص أبرزها كما يلي: (آمنة، 2014، صفحة 23)

- تشجيع زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، عن طريق تشجيع استعمال التكنولوجيات النظيفة وأعمال البحث والتطوير المتعلقة بها، ومساعدة الدول النامية على استخدام هذه التكنولوجيات واستحداثها وفقا لظروفها الخاصة مع تشجيع الاستخدام السليم بيئيا والمستدام للموارد الطبيعية ولمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

- التقليل من توليد النفايات إلى الحد الأدنى، بمساهمة الحكومات والصناعة والأسر في ذلك، والعمل على تشجيع إعادة التدوير في العمليات الصناعية وعلى مستوى الاستهلاك؛ وتخفيض تعبئة المنتجات بطريقة تتسم بالتبذير، وكذلك تشجيع استحداث منتجات صديقة للبيئة؛
- تقديم المساعدة للأفراد والأسر لاتخاذ قرارات شراء سليمة بيئيا وتوعية المستهلكين، وتوفير المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة على خيارات الاستهلاك، لتشجيع الطلب على المنتجات السليمة بيئيا، إضافة إلى التوعية بالآثار الصحية والبيئية للمنتجات بعدة وسائل مثل: قانون المستهلك- وضع العلامات البيئية وكيفية استعمال المنتجات- تشجيع البرامج الموجهة نحو المستهلك على وجه التحديد، مثل نظم إعادة التدوير واسترداد التأمين.

✓ **مبررات الإستهلاك المستدام:**

لقد تزايد الوعي على المستوى العالمي بضرورة تغيير أنماط الإستهلاك الحالية والتحول إلى أنماط استهلاك مستدامة وذلك نتيجة عدة دوافع من بينها: (آمنة، 2014، صفحة 23)

- الضغط على البيئة في ظل ندرة الموارد، حيث تشير حسابات البصمة البيئية العالمية إلى أننا نستهلك ما يعادل 1.5 من موارد الأرض، وهو الرقم الذي تضاعف منذ 1960، حيث أصبحت 20% من خدمات النظام الإيكولوجي مهددة، سواء فيما يخص المناخ أو التموين بالمياه الصالحة للشرب أو الثروة السمكية؛
- النمط التنموي الصناعي للمجتمعات الغربية الرسمالية، المستفيد من الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، وانهيار الإشتراكية وتوسع العولمة، وهو ما ربط بين الإنتاج الموسع المنمط والاستهلاك كعامل أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي؛
- بالنسبة للدول النامية، فهناك تناسب طردي بين الزيادة المرتفعة في السكان ومعدلات الاستهلاك، بل وتشهد زيادة أكبر من زيادة السكان كما أن الاهتمام الأساسي في هذه الدول يمون منصبا على تأمين الحاجيات الأساسية من غذاء ومسكن وغيرها، وهو ما يؤدي إلى المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية، كما أن توفير هذه السلع وتلبية الاحتياجات المتزايدة غالبا ما يتم من خلال الإستيراد أو من خلال التوجه نحو التصنيع قصد الإحلال بأساليب إنتاج مضرة للبيئة وبالرغم من ذلك يبقى تأثير الدول الصناعية المتقدمة على البيئة من خلال أسلوبها الاستهلاكي أكبر وأعمق من الدول النامية التي لها نمو ديموغرافي كبير؛
- غياب العدالة والمساواة، بين الأفراد في الدول الغنية والأفراد في الدول الأكثر فقرا.

3.2 الإستهلاك المستدام في إطار التنمية المستدامة:

لمواجهة تحدي أنماط الإستهلاك، يمكن أخذ الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة كمرجع أساسي لنمط إستهلاك يدمج لتوجهات البيئية والإجتماعية والإقتصادية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

ويمكن تلخيص مكانة الإستهلاك المستدام من منظور التنمية المستدامة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الإستهلاك من منظور التنمية المستدامة

المصدر: (بوخدنة، 2015، صفحة 123)

وبالتالي فلن تكون أنماط الاستهلاك مستدامة إلا إذا كانت ممكنة من الناحية البيئية، وكانت تدمج الأبعاد الاجتماعية من خلال: الوصول العادل للجميع إلى الموارد والاستهلاك، ودعم المنتجات والخدمات الناتجة عن أنماط الإنتاج المسؤولة اجتماعيًا، والتجارة العادلة.

أولا. الإستهلاك والنمو الإقتصادي: حيث يعتبر الإستهلاك من المتغيرات الإقتصادية الهامة التي تشجع على زيادة الإنتاج ومعدلات النمو الإقتصادي، وهناك اختلاف في وجهات النظر حول الطرق المثلى للإستهلاك من أجل تحقيق النمو الإقتصادي فيما بين الإقتصاديين وحتى مع البيئيين، فهناك من يشجع على الإستهلاك مع اتباع أساليب تحافظ على البيئة وتحقق النمو الأخضر، وهناك من يطالب بتقليصه حفاظا على الموارد المحدودة للأرض، إلا أنه يتم الإتفاق إجمالا على أهمية تراكم رس المال كعامل أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي. (بوخدنة، 2015، صفحة 123)

ثانيا: الإستهلاك البيئي: حيث يركز على العلاقة بين الإستهلاك والبيئة، من خلال إبراز دور الإستهلاك الشخصي في التدهور البيئي، والعلاقة بين الإهتمام البيئي والسلوك البيئي، وتحديد الخصائص السوسيو-اقتصادية والنفسية للمستهلك المهتم بحماية البيئة، حيث تعتبر الدراسات المتعلقة بالمشاكل البيئية الناتجة من الأنشطة الإستهلاكية هي الأبرز في تحليل العلاقة بين الإستهلاك والتنمية المستدامة، الأمر الذي أهمل نوعا ما الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة. (بوخدنة، 2015، صفحة 126)

ثالثا: الإستهلاك المسؤول إجتماعيا: وقد تباينت آراء الباحثين في إطاره، فهناك من لهم نظرة موسعة للإستهلاك المسؤول اجتماعيا بإدماج عدة أبعاد فيه (البعد البيئي والإجتماعي والأخلاقي)، وهناك من يحصره في شراء المنتجات حسب درجة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وهناك من يركز على البعد الأخلاقي، إلا أنه إجمالا يمكن القول بأن "الإستهلاك المسؤول اجتماعيا" يتطلب تبني سلوكات ومبادئ وقيم إجتماعية واسعة في المجتمع، أين يكون سلوك المستهلك نابعا من مسؤوليته كمواطن اتجاه مجتمعه وبيئته التي يعيش فيها. حيث يتعلق بالعديد من القضايا التي تثيرها التنمية المستدامة (كحماية البيئة، العدالة، الأخلاق، التضامن، المساواة... إلخ) وهذا ما يؤكد الدور الهام للإستهلاك في تحقيق التنمية المستدامة. (بوخدنة، 2015، صفحة 128)

3. الإستهلاك المستدام في الجزائر

1.3. اهتمام الجزائر بالإستهلاك المستدام:

قد إنضمت الجزائر لنهج التنمية المستدامة على غرار باقي الدول، وذلك عن طريق التصديق على مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج المتعلقة بهذا المفهوم واعتمادها، الأمر الذي يعتبر إنجاز جديد في بناء السياسات الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

وتم إضفاء الطابع الرسمي على الوعي بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة فيها منذ بداية سنوات 2000، خاصة من خلال وضع الإستراتيجية الوطنية للبيئةSNE، والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD (2002)، حيث عمل هذا النهج الإستراتيجي المتبع خلال عقد من الزمن على:

- تطوير وإستكمال إطار قانوني وتنظيمي بشأن جميع جوانب التنمية المستدامة؛
- إنشاء إطار مؤسسي يتكون من وكالات ومنظمات متخصصة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة؛
- وضع برامج متخصصة في دعم تمويل التنمية المستدامة.

تزامن كل هذا مع مشاركة الجزائر في تبني وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، حيث نالت الجزائر تقييماً إيجابياً للنتائج المحققة من قبل الأمم المتحدة، خاصة مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يواصل النمو طرديا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وبعد أكثر من عقد من الزمن، تم تحديث الإستراتيجية الجزائرية للتنمية المستدامة، خاصة من خلال اعتماد مخطط وطني جديد للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2014-2021 PNAEDD الذي يمهد الطريق لجيل ثان من الإجراءات والسياسات، وفي هذا السياق فقد وضعت السلطات العامة الجزائرية مجموعة من السياسات والمشاريع والبرامج الملموسة في مختلف القطاعات لمواجهة التحديات التي تواجهها وبناء إستراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة، من بين أبرزها: " خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة (2016-2030 MCPD) "، حيث يعود وضع خطة العمل الوطنية هذه إلى انضمام الجزائر إلى إطار العمل العشري للبرمجة بشأن MCPD، والذي تم تضمينه في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (RIO+20) أين تم اعتبار "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" واحدة من أبرز ركائز سياسات التنمية المستدامة، حيث تعمل الخطة على الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التحديات المستقبلية التي تم التطرق لها خاصة من خلال مؤتمر المناخ (COP21) بباريس في ديسمبر 2015، وإطلاق أهداف التنمية المستدامة (SDG's)في سبتمبر 2015 (تتضمن الهدف 12 الذي يتعلق بتطوير MCPD)، وجدول أعمال ما بعد 2015، إضافة إلى المواضيع الملحة دوليا التي التزمت بها الجزائر في عدة مجالات: كالطاقة والموارد الطبيعية، والعلاقات الاجتماعية والصحة، وكذلك التنوع البيولوجي (Algérie, 2015, pp. 09-12).

وبالتالي يظهر إهتمام الجزائر بموضوع الإستهلاك المستدام، أولا من خلال إهتمامها بموضوع التنمية المستدامة في ذاته، ثم من خلال إتخاذها إجراءات في إطار "أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة" وخاصة من خلال: خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة (MCPD/2030-2016)، التي سيتم التفصيل فيها من خلال المحور الأخير.

2.3. الإطار التشريعي والتنظيمي للإستهلاك المستدام في الجزائر:

وضعت الحكومة الجزائرية إطارا تشريعيا كافيا لتنفيذ سياسات دعم أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة، والذي يتم تحسينه وضبط إطاره التنظيمي والتنفيذي ليرقى لمستوى الإنجاز المنشود، وذلك انطلاقا من سنوات 2000 باعتبارها البداية الرسمية لإنخراط الجزائر في نهج التنمية المستدامة، ومن بين هذه القوانين الصادرة:

- القانون رقم 01-19 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها (الرسمية، 2011، صفحة 77)؛
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12ديسمبر2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (الرسمية، 2011، صفحة 77)؛
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه (الجريدة، 2002، صفحة 10)؛
- القانون رقم 03-08 المؤرخ في 8 ماي 2002 والمتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها (الجريدة، 2002، صفحة 34)؛
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (الجريدةالرسمية، 2003، صفحة 43)؛
- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صفحة 41)؛
- القانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صفحة 52)؛
- القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صفحة 84)؛
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 والمتعلق بالمياه (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صفحة 50)؛
- المرسوم رقم 06-05 المؤرخ 15 جويلية 2006 بشأن حماية وحفظ بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض (Algérie, 2015, p. 32)؛
- القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007، صفحة 32)؛
- قانون رقم 08-03 المؤرخ 23 يناير 2008 المعدل والمكمل للقانون رقم 05-12 المؤرخ 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه.
- القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، صفحة 15)؛
- القانون رقم 11-02 المؤرخ 17 فيفري 2011 بشأن المناطق المحمية في سياق التنمية المستدامة؛
- القانون 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011 والمتعلق بنوعية الهواء وحماية الغلاف الجوي (الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011، صفحة 13)؛
- إضافة إلى القانون 02-01 تاريخ 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الأنابيب؛
- قانون المواد الهيدروكربونية؛
- القانون 99-09 الصادر في 28 يوليو 1999 بشأن التحكم في الطاقة (Algérie, 2015, p. 32).

وبالتالي فإن الجزائر قد عملت جاهدة من أجل تنقيح وتقوية الطرح القانوني والتشريعي، مع إصدار عدة قوانين جديدة، خلال مرحلة انتقالها الاقتصادي المصحوب بالتحول البيئي، في سبيل إرساء أسس التنمية المستدامة عامة، وأنماط الإستهلاك المستدام خاصة.

3.3. الإتفاقيات الدولية المصدق عليها في إطار الإستهلاك المستدام

لقد صدقت الحكومة الجزائرية على مختلف الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة والمتعلقة بأنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة، منها على وجه الخصوص: (Algérie, 2015, p. 32)

- الإتفاقية الدولية للتدخل في أعالي البحار في حالة وقوع حوادث تلوث بالنفط؛
- الإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- إتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي؛
- بروتوكول "كيوتو" الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها؛
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وتعديلاته؛
- اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

4.3. الإطار المؤسسي للإستهلاك المستدام في الجزائر:

هناك عدد كبير من الهيئات المتخصصة والمؤسسات التي تقوم بدعم القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وخاصةً أساليب الإستهلاك والإنتاج المستدام (MCPDs)، نذكر من بينها:

- الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية (ANC) (Ministère des ressources en eau, 2019) ؛
- الوكالة الوطنية للنفايات (AND) (L'Agence Nationale des Déchets، 2019)؛
- الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) (L'Agence Nationale des Ressources Hydriques, 2019) ؛
- الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT) (L'Agence Nationale des Ressources Hydriques, 2019) ؛
- الوكالة الوطنية لتطوير وترشيد استخدام الطاقة (aprue) (L'Agence، 2019)؛
- المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف(CNTPP) (National، 2019)؛
- المعهد الوطني للتكوينات البيئية (CNFE) (Ministère des ressources en eau، 2019)؛
- مركز تنمية الطاقة المتجددة (CDER) (Centre، 2019)؛
- المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (CNDRB) (Ministère des ressources en eau، 2019)؛
- المحافظة الوطنية الساحلية (CNL)(Commissariat, 2019) ؛
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD) (Ministère des ressources en eau، 2019).

لقد أتاحت جميع الجهود والأدوات المذكورة أعلاه، إنشاء إطار سياسي متكامل، يوضح إرادة السلطات العامة للإنخراط في نهج التنمية المستدامة وتبني أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة. ويجب التأكيد على ضرورة جعلها موضوع تقييم مستمر من أجل تنفيذ خطة استراتيجية جديدة، تركز خاصة على رصد وقياس الكفاءة والأداء، وتشجع على التحسين المستمر وإشراك كل أصحاب المصلحة، لضمان تحقيق النتائج المرجوة، وبلوغ الأهداف المسطرة.

5.3. المعيار البيئي والبصمة البيئية في الجزائر

لقياس الأثر البيئي للسكان، إعتمد الصندوق العالمي لحماية الطبيعة في دراسة مشتركة مع عدة معاهد دولية على "المعيار البيئي أو الإيكولوجي"، الذي صار معتمدا من طرفه منذ سنة 1999، حيث يضم هذا المعيار مؤشرين هما: "**القدرة**

البيولوجية" التي تمثل قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن.

أما المؤشر الثاني فهو "**البصمة البيئية**" ويمثل إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة من نفايات وغاز ثاني أكسيد الكربون (بوخدنة، 2015، صفحة 230)، فهو يقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة (استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات كي يعيش).

وبالنسبة للجزائر، فحسب تقرير Global Footprint Network، فإن المؤشر الذي يقيس الأثر الإيكولوجي يشير إلى وجود عجز في الميزان البيئي انطلاقا من سنة 1976، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للجزائر

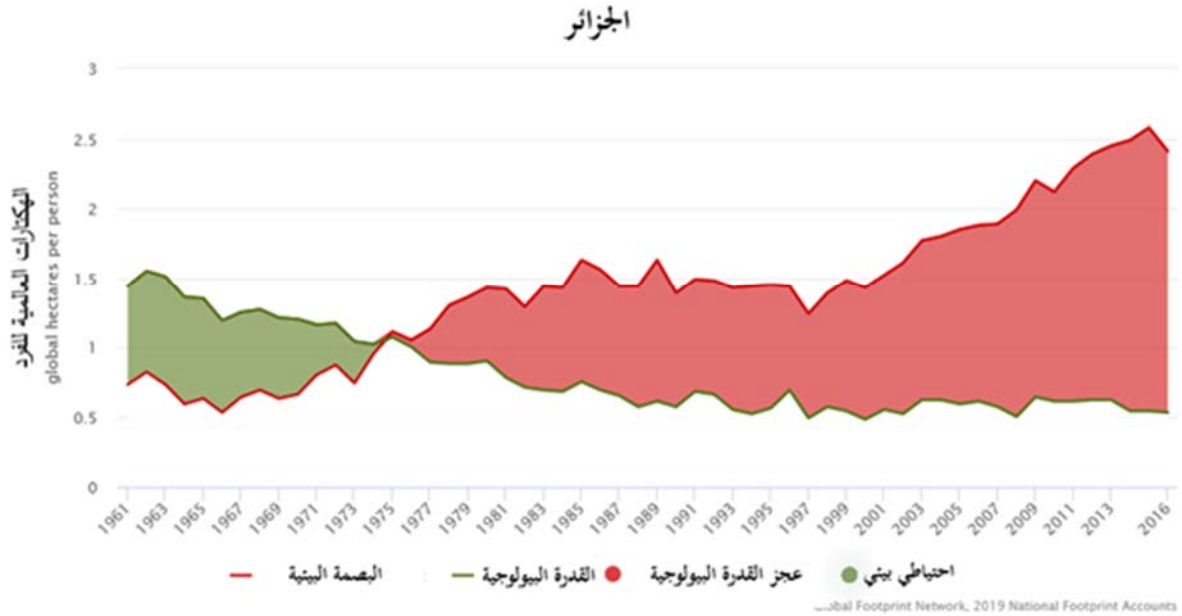

La sources: National Footprint Accounts 2019 edition (Data Year 2016); building on World Development Indicators, The World Bank (2019); U.N. Food and Agriculture Organization.

حيث يعبر الشكل عن البصمة البيئية والقدرة البيولوجية (الوحدة: الهكتارات العالمية للفرد gha) للفترة من سنة 1961 إلى 2016 في الجزائر، ويمثل المنحنى باللون الأحمر البصمة البيئية للفرد، والمنحنى باللون الأخضر يتعلق بالقدرة البيولوجية للفرد.

كما تشير المساحة الحمراء إلى عجز القدرة البيولوجية بالهكتارات العالمية للفرد، أي أن احتياجات السكان من الموارد على وجه الإجمال، تضل أكبر مما تستطيع الطبيعة أن توفره، والتي ابتدأت منذ سنة 1976 حسب ما يوضحه الشكل.

وكما نلاحظ فإن مستوى البصمة البيئية في الجزائر منذ ذلك الوقت يواصل الإرتفاع على حساب القدرة البيولوجية: ففي سنة 2016 نجد أن "القدرة البيولوجية للفرد" كانت gha0.5، بينما "البصمة البيئية للفرد": gha 2.4، وبالتالي فهناك عجز في الميزان البيئي للفرد الجزائري قدره:gha 1.9 في سنة 2016، والذي كان يبلغ قيمة gha 0.73 سنة 2005.

ويفسر ذلك بأن مستويات استهلاك الفرد للموارد الطبيعية داخل الجزائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يفوق قدرة الطبيعة على توفير وتجديد تلك الموارد، وكذلك يفوق قدرتها على استيعاب مخلفات العمليات الإستهلاكية من نفايات وغاز ثاني أكسيد الكربون (http://data.footprintnetwork.org/#/,2019).

وتم تحديد الميزان البيئي (لسنة 2016) على النحو الآتي:

القدرة البيولوجية للفرد - البصمة البيئية للفرد= الميزان البيئي للفرد

0.5 gha – 2.4 gha = -1.9 gha

والجدول الموالي يفصل في النتائج كالآتي:

الجدول رقم (01): البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للفرد في الجزائر سنة 2016

	القدرة البيولوجية	البصمة البيئية	الميزان البيئي
أراضي زراعية	0.03	0.03	توازن
الكربون	0	1.39	-1.39
المراعي	0.2	0.63	-0.43
مساحات صيد الأسماك	0.01	0.01	توازن
الغابات	0.03	0.16	-0.13
أراضي البناء	0.26	0.18	0.08
المجموع	**0.53**	**2.41**	**-1.88**

Source : Global footprint network, sur : http://data.footprintnetwork.org, cosulté le : 20/02/2019.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول فإن أهم مكون للبصمة البيئية والعجز البيئي في الجزائر يتمثل في بصمة الكربون تليها المراعي، والفائض الوحيد المسجل في الميزان البيئي هو المتعلق بأراضي البناء، كما نلاحظ حالة توازن في كل من الأراضي الزراعية ومساحات صيد الأسماك.

وبالتالي فإن كل هذه المعطيات تبرز لنا الأثر العميق الذي تحدثه الأنماط الإستهلاكية للأفراد، وانعكاساتها على استنزاف الموارد الطبيعية وإحداث التلوث، وبالتالي فإن العمل على تغيير هذه الأنماط وتشجيع الإستهلاك والإنتاج المستدامين، قد أصبح ضرورة حتمية في سبيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وبالتالي الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

4. آفاق الإستهلاك المستدام في الجزائر من خلال "خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين

1.4. إعتماد خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين(PNA-MCPD2030-2016) في الجزائر:

تعتبر خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين (PNA-MCPD 2030-2016) جزءًا لا يتجزأ من الجهود التي بذلتها الجزائر للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة من خلال إدراج هذا البعد في جميع السياسات العامة وسياسات الشركات والمبادرات الاجتماعية للمجتمع المدني والمواطنين، فهي أداة لتنفيذ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAEE-DD ، الذي يعتبر العنصر الرئيسي للاستراتيجية الوطنية للبيئة.

ويأتي ذلك تزامنا مع الأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي لتحديات التنمية المستدامة، لا سيما مع وضع واعتماد أهداف التنمية المستدامة الجديدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP 21)الذي أسفر عن اتفاق دولي ملزم بشأن أهداف خفض إنبعاثات الغازات الدفيئة في نفس السنة.

وبالتالي فإن هذه الخطة ستسمح للجزائر بتجديد التزاماتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDG's) وبالأخص الهدف رقم 12 المتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

فمن أجل المساهمة في بناء عالم مستدام، تم وضع خطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (PNA-MCPD) من خلال نهج تشاركي وشامل لجميع أصحاب المصلحة؛ باعتبار أن أنماط الاستهلاك المستدام (MCPD) هي مشكلة مستعرضة هامة تؤثر على جميع القطاعات.

ويجب إدماجها في مختلف المناهج الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وقد تم تطويرها بعد إجراء دراسة حالة لأنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة MCPD في الجزائر، شملت كافّة القطاعات ذات العلاقة. (MCPD، 2016، صفحة 03)

2.3. المكانة الإستراتيجية لخطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (PNA-MCPD)في الجزائر

تعد خطة العمل الوطنية الخاصة بـMCPDمتكاملة ومتماشية مع السياسات العامة المرتبطة بالتنمية المستدامة حيث تهدف إلى الجمع بين مجمل المبادرات والمشاريع في إطار أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

كما ينص عليه الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة «ODD12»، وبالتالي فهي خطة مستعرضة ومشتركة بين القطاعات، لا يقتصر تنفيذها على مسؤولية القطاع البيئي لوحده.

✓ **على المستوى الوطني:**

تعد PNA MCPD أداة لتنفيذ PNAE-DD، كما تتداخل وتندمج مع المبادرات والبرامج الوطنية الأخرى مثل: (MCPD، 2016، صفحة 06)

- الخطة الوطنية للمناخ؛
- الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها؛
- الخطة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة؛
- الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات قيد التطوير؛
- الأحكام الداعمة للقدرة التنافسية للمؤسسة؛
- عقود الأداء البيئي.

ومع ذلك، فإن PNA MCPD ليست خطة عمل مؤسسية فقط، بل تشمل أيضًا مبادرات مدنية للقطاع الاقتصادي والمستهلكين، فهي عملية متعددة أصحاب المصلحة.

✓ **على المستوى الدولي:**

إن خطة عمل PNA MCPD تعبر عن مستوى عال من الإلتزام للجزائر بما يلي: (MCPD، 2016، صفحة 06)

- تنفيذ الإطار العشري للبرمجة لـ MCPD، والذي تم التوصية به منذ قمة RIO عام 1992، ثم في موضوع قرار في قمة RIO + 20في عام 2012؛
- تحقيق الغاية الأولى من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في سبتمبر 2015؛
- تنفيذ التزامات الجزائر تجاه مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (cop 21).

3.4. المحاور الرئيسية لخطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (2016-2030) في الجزائر:

مكّنت دراسة حالة أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة(MCPD) في الجزائر، من تحديد 3 محاور رئيسية تم اختيارها وفقًا لتأثيرها على مختلف قضايا وتحديات التنمية المستدامة، وهي: "حوكمة أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة؛التحول والكفاءة الطاقوية؛ إدارة النفايات والمخلفات".

✓ **حوكمة أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة:** (MCPD، 2016، صفحة 07)

إن إختيار محور"حوكمة" MCPD كان نتيجة دراسة الحالة المجراة، والمتعلقة بحقيقة أن الحكومة الجزائرية قد بذلت الكثير من الجهود والبرامج في إطار أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة، حيث يتيح جانب الحوكمة تحسين فعالية الإجراءات الجديدة والمستمرة، وعلى وجه التحديد ستمكن "حوكمة " MCPD من:

- إنشاء إطار توجيهي ل MCPD في الجزائر؛
- ضمان نهج متعدد أصحاب المصلحة؛
- ضمان حلقة التخطيط، التنفيذ، التقييم، التحسين؛
- دمج أبعاد التواصل والوعي؛
- تحديد إطار عمل لمراجعة وضبط ممارساتMCPD ؛
- تحديد إطار عمل تقرير وتقييم MCPD.

فالهدف من هذا المحور هو تطوير مجموعة من الوسائل والسياسات التي تمكن من التخطيط والتنفيذ والتقييم والتحسين المستمر، للأهداف المتعلقة MCPD في الجزائر، وذلك بطريقة منهجية ومنتظمة ومتكاملة، خاصة وأن بعد الحوكمة يعتبر نقطة الضعف الرئيسية المشتركة في سبل التحسين، ويتعلق بضعف النتائج وعدم وضوح البرامج والأنظمة القائمة.

✓ **التحول والكفاءة الطاقوية:**

تم اختيار هذا المحور بسبب الأهمية الحيوية لتحدي الطاقة في الجزائر: (MCPD، 2016، صفحة 07)

- بسبب اعتماد البلاد على مواردها الهيدروكربونية والحاجة إلى الحفاظ عليها؛
- وبسبب الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وبالتالي ضرورة توفير أدوات للتنويع بما في ذلك الطاقات المتجددة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية الأخرى (على وجه الخصوص:التنمية الزراعية وضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة، الحفاظ على الأراضي من خلال توسيع المناطق المروية، الحفاظ على الموارد المائية وترشيدها من خلال تعبئة أفضل لهذه الموارد،التنمية الصناعية المتعلقة بالطاقات المتجددة، إعتماد نهج جديد يقوم على البناء المستدام)؛
- بسبب الأثر الكبير الذي سيعود على البيئة، نتيجة الاستخدام العقلاني للوقود الأحفوري.

ويهدف هذا المحور إلى تطوير أنماط إستهلاك وإنتاج، تكون أقل إستهلاكا للطاقة الأحفورية من أجل توفير الموارد وأقل في إصدار الإنبعاثات للغازات الدفيئة (من خلال عمليات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمعدات، ومبادرات لتوفير الطاقة في سلسلة القيمة) هذا من جهة، وأن تكون أكثر إعتمادا أكثر الطاقات المتجددة من جهة أخرى، ويندرج تحت هذا المحور الرئيسي عدة محاور ثانوية تتلخص في: (MCPD، 2016، صفحة 12)

(كفاءة الطاقة في جميع قطاعات النشاط،الطاقات المتجددة والتوليد المشترك للطاقة في جميع قطاعات النشاط وتشجيع إستهلاك الأسر المستدام للطاقة، تطوير وسائل نقل مستدامة، دعم استخدام الطاقة المتجددة لدى الأسر).

✓ **إدارة النفايات والمخلفات بمنظور"صفر نفايات":**

هذا المحور الرئيسي لتطويرMCPD ، مهم من حيث الجوانب التالية: (MCPD، 2016، صفحة 08)

- جانب بيئي مباشر واضح على الأرض والمياه الجوفية والغلاف الجوي والساحل والبحر؛
- صحة السكان؛

- جانب اقتصادي حول تطور الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري وخاصة بفضل: تطوير أنشطة إعادة التدوير، لتطوير الأسمدة، لتطوير الخدمات المتعلقة بإدارة النفايات، تطوير الخدمات للصناعة في مجال التصميم البيئي وتحليل دورة الحياة.

ويهدف هذا المحور إلى العمل على تقليل تأثيراتنا على البيئة من خلال الحد بشكل كبير من النفايات والمخلفات والإنبعاثات؛ حيث ينقسم المحور إلى 03 أقسام رئيسية: (MCPD، 2016، صفحة 15)

(الحد من توليد النفايات في الصناعة والزراعة والخدمات والإدارة، وعن طريقها أيضا، تقليل كمية نفايات الأسر التي يتم إرسالها إلى المكبات، تطوير عمليات استرجاع ومعالجة وإعادة تدوير النفايات).

وبالتالي فإن خطة العمل الوطنية هذه، تعتبر تآزرا لخطط واستراتيجيات البرامج القائمة مسبقا، وفي الوقت نفسه من الممكن إجراء العديد من التحسينات عليها فيما يتعلق بأوجه القصور الملحوظة في أنماط الإستهلاك أو الإنتاج المستدامة، والتي ستشكل مدخلات تكميلية على المستوى الوطني مقارنة بالبرامج القائمة، فهي خطة تشاركية مكملة ومجمعة للخطط الوطنية المختلفة ذات الصلة بـMCPDs .

حيث يجب تحديثها وفقًا للإضافات التي تم إجراؤها، مع الحرص على زيادة التنسيق بين القطاعات والأطراف المختلفة، من أجل إثرائها تدريجياً أثناء تنفيذها، بالتركيز على مبدأ المراجعة الدورية والتحديث، وذلك اعتمادا على عملية التحسين المستمر ونشر وتعزيز الممارسات الجيدة والحوكمة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأساليب التي يمارسها المجتمع مستقبلا في عمليتي الإستهلاك والإنتاج، حيث تعمل الحكومات والشركات الخاصة على تعزيز تبني أنماط الاستهلاك المستدامة من قبل المستهلكين، مع الحرص على عدم تقليل المستهلكين من شأن قدرتهم على التصرف بشكل فردي، من أجل تحسين نوعية الحياة والرفاهية، وهو ما نأمل أن يتم تحقيقه في السنوات المقبلة من تنفيذ هذه الخطة.

4.4. المبادئ الأساسية لتبني أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة في الجزائر:

ومن بينها نذكر: (MCPD، 2016، صفحة 05)

- دمج القضايا والتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ضمن استراتيجية التنمية المستدامة؛
- الحد من عملية تطور التنمية الاقتصادية على حساب البيئة والضغط عليها؛
- إعتماد تحليل دورة الحياة للمنتجات والخدمات من أجل دمج جميع آثار المنتج طوال دورة حياته بما في ذلك بعد استهلاكها؛
- إدراج واحترام أصحاب المصلحة؛
- التركيز على كفاءة الإنتاج، والتصدي للممارسات غير مستدامة.

5.4. تحديات ورهانات الإستهلاك المستدام في الجزائر:

تسلط أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الضوء على الجهود التي تبذلها قطاعات إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك ممارسات المستهلكين في إطار التنمية المستدامة، وخاصة: (MCPD، 2016، صفحة 05)

- **على المستوى البيئي:**

الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية؛الحفاظ على المستوطنات الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ومستجمعات المياه،الحد والوقاية من التلوث، التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

- **على المستوى الاقتصادي:**

التنمية الاقتصادية القابلة للتطبيق على المدى الطويل، الممارسات المهنية الجيدة، احترام حقوق وسلامة المستهلك.

- **على المستوى الاجتماعي والبشري:**

مكافحة الفقر، وخاصة من خلال التوظيف، التعليم والتوعية وتكوين الموارد واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحصول على الخدمات الأساسية، العلاقات الاجتماعية المنصفة.

لا يزال الاستهلاك المستدام مفهومًا جديدًا يحتاج إلى الكثير من الدراسة والتمحيص، ومن بين العقبات التي تحول دون تطوره، نجد المستوى العالي للدعم والإعانات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للشركات والأسر، والتي عادة ما تعطي إحساسا زائفا بالثروة مما يؤدي إلى التبذير والإهدار، وفي هذا الإطار فإن هناك العديد من المجالات التي تستدعي إعادة النظر وتستحق الدراسة والتحسين، مثل (MCPD, 2016, p. 58) :

- انخفاض استرداد الضرائب على النفايات المنزلية ومستواها المنخفض؛
- سعير المياه والكهرباء والوقود؛
- الدعم الفعال للأنشطة الخضراء من قبل الأجهزة المختلفة؛
- عدم كفاءة نظم جمع النفايات وإدارتها، بما في ذلك تطوير الفرز الانتقائي؛
- نقاط الضعف في تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك على مستوى الأسر.

5. خاتمة:

يعتبر الإستهلاك المستدام من أبرز التحديات التي تواجهها الدول باختلافها، في طريقها إلى تحقيق التنمية المستدامة وهو ما تم تأكيده في الفصل الرابع من الأجندة 21 المتعلق بتغيير أنماط الإستهلاك، كما تضمنه الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة (SDG's) التي تم تحديدها من طرف الأمم المتحدة سنة 2015.

وتعد الجزائر من الدول التي سعت إلى تبني هذا المفهوم، في إطار استراتيجيتها الوطنية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تم تأكيده خاصة من خلال "خطة العمل الوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (2016-2030)" حيث بدلت الجزائر العديد من الجهود في إطاره، وبادرت إلى وضع وآليات مؤسسية ومالية وقانونية، لضمان حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها، رغم التحديات العديدة التي تواجهها وتحول دون تحقيق نتائجها المرجوة.

ومن بين أهم نتائج الدراسة، نذكر ما يلي:

- يعد الإستهلاك المستدام من التحديات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ ومحورا أساسيا في السياسات الرامية لتحقيقها على المستويين المحلي والدولي. وهو ما تسعى الدول باختلافها إلى تبنيه على غرار الجزائر؛
- بذلت الجزائر العديد من الجهود في سبيل تحقيق استهلاك مستدام، حيث يظهر ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، من خلال العديد من الإجراءات التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية وتثمينها، رغم ضعف التنسيق والتكامل بين المجالات المختلفة والأطراف المتداخلة؛
- تواجه الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق باعتماد أنماط إستهلاك مستدامة، وبالنظر إلى أثر أنماط إستهلاكها الحالية على البيئة، يتم التأكيد على التحديات الكبيرة التي تواجهها الجزائر، والمتعلقة بالضرورة الملحّة لحماية البيئة وتقليص استنزاف الموارد الطبيعية، تماشيا مع تلبية الإحتياجات المتنوعة لعدد متزايد من السكان وتحقيق رفاهيتهم؛
- رغم التحديات، تواصل الجزائر جهودها في هذا الإطار عبر آفاق وبرامج مستقبلية، مثل "خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين "(PNA-MCPD: 2016-2030)، والتي نأمل أن تؤتي ثمارها وأن تحقق أهدافها المسطرة مستقبلا.

وبناءا على ذلك فقد توصلنا إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساعد البلد على التحول إلى الإستهلاك المستدام، من بينها:

- الحوكمة الرشيدة، عن طريق نظام حوكمة يعزز الشفافية والمسائلة المجتمعية من أجل دعم أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة والتحول إلى اقتصاد أخضر؛
- اعتماد سياسات إنمائية متكاملة، تدمج الإستهلاك والإنتاج المستدامين كعناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الإقتصادية؛
- تقوية الإطار التنظيمي، عن طريق قوانين تدعم الإنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، مثل مواصفات البناء والترخيص للمنتجات الزراعية المستدامة وإلصاق التصنيف البيئي وغيرها؛
- وضع حوافز اقتصادية تشجع على التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، والإستبدال التدريجي للدعم بخدمات وتقديمات اجتماعية أفضل، لكي تعكس الأسعار الكلفة الحقيقية للموارد خاصة المياه والطاقة؛
- الإستثمار في تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي يدمج إعتبارات الإستدامة في مختلف التخصصات، وبالتالي خلق محترفين مختصين في مختلف المجالات؛
- تخصيص ميزانيات للبحث العلمي والتطوير لا تقل عن 02% من الناتج المحلي الإجمالي، والتوجه إلى تطوير تكنولوجيات مبتكرة خاصة في مجال المياه والطاقة المتجددة وغيرها؛
- التوعية ونشر المعلومات، باستخدام جميع وسائل الإتصال والنشر والتوعية والإتصال الإجتماعي لتعميم الفرائد الناجمة عن أنماط الإستهلاك المستدام، ودفع الجمهور إلى اتخاذ القرارات الإستهلاكية الصائبة.

6. قائمة المراجع:

1. آمنة بوخدنة. (2015). السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية وتنمية مستدامة . جامعة قالمة، الجزائر.
2. رشيد سالمي. (2006). أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. شيلي إلهام. (2014). دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية . سطيف، الجزائر: مذكرة ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس،.
4. عثمان محمد غنيم-ماجدة أحمد أبو زنط. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
5. غونتر هاندل. (2012). إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان ستوكهولم1972) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992. منشورات الأمم المتحدة . على الموقع: www.un.org/law/avl ، تاريخ الإطلاع:2016/02/09.
6. محمد صالح الشيخ. (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،ط1،.
7. معطى الله خير الدين- بوخدنة آمنة. (2014). الإستهلاك المستدام: التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقت .Algérie, P. N. (2015). Etat Des Lieux, CNTPP. version finale
8. الجريدة الرسمية. (بلا تاريخ). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 2004 .
9. الجريدة الرسمية. (2007). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
10. الجريدة الرسمية. (2009). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
11. الجريدة الرسمية. (2011). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
12. الجريدةالرسمية. (2003). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
13. الرسمية الجريدة. (2002). للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
14. Anne M. Pierre DC & .Walker .(2005) .La consommation responsable .Montréa: V18, no 1, Université du Québec,l.
15. Barbier, E. (1987). The concept of sustainable economic development. , Development environmental conservation, vol 14, N°2.
16. Commissariat .(2019 ,01 15) .National du Littoral, sur من الاسترداد تم .http://commissariatlittoral.dz :consulté le

17. Durable, C. (2007). Synthèse des recherches menées dans le cluster consommation durable du PADD II Quel rôle pour le consommateur ? . Belgique: Politique scientifique fédérale.
18. Internationale, H. C. (2006). développement durable et solidarité internationale : enjeux bonnes pratiques. paris, France: propositions pour un développement durable du sud et du nord.
19. L., C. B.-D.-T. (2013). Consommation Durable Et Sécurité Alimentaire. France: V38, Lavoisier.
20. L'Agence .(2019 ,01 15) .nationale pour la promotion et la rationalisation de l'utilisation de l'énergie, sur تم الاسترداد من . //www.aprue.org.dz/: consulté le
21. Laville, É. (2011). , Pour une Consommation Durable. France: Rapports & documents No 33, Centre d'analyse stratégique.
22. Lavoisier. (2004). revue française de gestion . le développement durable, n152, hermès.
23. Le Centre .(2019 ,01 15) .de Développement des Energies Renouvelables, sur تم الاسترداد من . : https://www.cder.dz :consulté le
24. Le Centre National .(2019 ,01 15) .des Technologies de Production plus Propre, sur تم الاسترداد من . : http://cntppdz.com, : consulté le
25. Ministère des ressources en eau تم الاسترداد من .(2019 ,01 15) .http://www.mree.gov.dz :sur consulté le
26. Plan National D'action MCPD .(2016) .Algérie 2016-2030/42 Actions Pour Développer des Modes De Consommation et de Production Durables Au Service .Algérie.
27. Sabapathy, J. (2007). Sustainable Consumption and Production. A Business Primer, University of Cambridge.
28. sur : L'Agence Nationale des Ressources Hydriques .(2019 ,01 15) .page.htm, consulté le تم الاسترداد من .http://www.anrh.dz./
29. sur L'Agence Nationale des Déchets تم الاسترداد من .(2019 ,01 15) .https://and.dz/: consulté le
30. صادية الجامعة، العدد 42،العراق .